لفرض تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة من خلال تعيين قوة دولية لتوفير الحماية للمواطنين في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة» (**تشرين**، ١٣/١/١٩٩٣). وقال الامين العام لجامعة الدول العربية، د. عصمت عبدالمجيد: «ان القرار اتخذ باجماع الاصوات... [لكن] الوزراء العرب لم يحددوا وقتاً لمجلس الامن الدولي لاجبار اسرائيل على تنفيذ قرار عودة المبعدين لأننا لا نريد ان نصدر انذارات... نحن نرجو، فقط، من مجلس الامن الدولي ان يتعامل مع هذه المشكلة مثل تعامله مع المشاكل الاخرى... لا نريد التعامل بمكيالين مختلفين» (**القدس العربي**، ١٣/١/١٩٩٣).

كما عقدت جامعة الدول العربية، أيضاً، بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين لدى الجامعة، لبحث تصاعد الارهاب الاسرائيلي المنظّم ضد الشعب الفلسطيني؛ وعقد الاجتماع في ١٥/٢/١٩٩٣، حيث قال الامين العام للجامعة، د. عبدالمجيد، ان المندوبين أكدوا «ان قرار اسرائيل بإعادة عدد من المبعدين الفلسطينيين لا يعد تنفيذاً كاملاً لقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩، وطالبوا بعودة الجميع بصورة كاملة وفورية... [و] بحثوا تصاعد التوتر في الاراضي المحتلة... [وطالبوا] بضرورة توفير الحماية الدولية اللازمة للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٩٣).

وبلورت المجموعة العربية في الامم المتحدة مشروع قرار لفرض عقوبات على اسرائيل لرفضها اعادة المبعدين الفلسطينيين. وتضمن مشروع القرار دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحدة الى حظر التعامل مع الشركات الاسرائيلية التي لها نشاط في الضفة الفلسطينية، ومنع اسرائيل من حضور اجتماعات لجان حقوق الانسان، ودعا الى تطبيق بنود المادة السابعة من ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٣٠ ـ ٣١/١/١٩٩٣). وقد أُعد مشروع القرار هذا لعرضه على مجلس الامن الدولي في حال انعقاده لبحث عدم تنفيذ اسرائيل للقرار ٧٩٩؛ لكن مجلس الامن الدولي لم ينعقد، واكتفى رئيسه، السفير المغربي، أحمد السنوسي، بعد اجتماع تشاوري، بإصدار بيان صحافي غير ملزم، دعا فيه اسرائيل «الى ضمان عودة كل المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم في أسرع وقت ممكن، معتبراً ان قرار اسرائيل بالسماح بعودة قرابة مئة منهم يمثّل خطوة في الاتجاه الصحيح» (**الشعب**، ١٤/٢/١٩٩٣). ولم ينعقد مجلس الامن الدولي بسبب الضغط الاميركي، حيث كانت الولايات المتحدة الاميركية توصلت الى اتفاق مع اسرائيل يقضي باعادة جزء من المبعدين فوراً، وتخفيض مدة الباقين الى النصف.

بعد الاتفاق الاميركي ـ الاسرائيلي واعلان اسرائيل قرارها بإعادة أكثر من مئة مبعد فوراً، صدر بيان عن البيت الابيض، أعلن فيه الرئيس الاميركي، بيل كلينتون «انه سيرسل وزير الخارجية، وارن كريستوفر، الى الشرق الاوسط في محاولة للتوصل الى استئناف عملية السلام التي عرّضها ابعاد اسرائيل لحوالى ٤٠٠ فلسطيني للخطر» (**القدس العربي**، ٦ ـ ٧/٢/١٩٩٣).

وأعرب رئيس اللجنة التوجيهية للمفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، فيصل الحسيني، عن أمله «في ان يسمع كريستوفر، في خلال جولته في المنطقة، أفكاراً واحدة في البلدان العربية التي يزورها، وخاصة في ما يتعلّق بتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الداعي الى عودة المبعدين... وان يخرج برواية واضحة ينقلها للادارة الاميركية حتى تمارس ضغطها على الحكومة الاسرائيلية لالزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية» (**المصدر نفسه**، ١٩/٢/١٩٩٣).

وبدأ كريستوفر جولته بالقاهرة في ١٧/٢/١٩٩٣، حيث ذكرت مصادر صحفية ان مصر اقترحت «ان تعيد اسرائيل ٣٩٦ مبعداً فلسطينياً على ثلاث دفعات تنتهي في حزيران (يونيو) المقبل لانهاء الأزمة التي تهدد السلام في الشرق الاوسط... الثلث الاول الآن، والثاني قبل استئناف محادثات السلام المقررة في نيسان (ابريل)، والثلث الاخير قبل حزيران (يونيو)، شريطة ان تلتزم اسرائيل بذلك علانية» (**الشعب**، ٢١/٢/١٩٩٣)؛ وكان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، سبق كريستوفر الى القاهرة، كما سبقه الى الاردن، وبحث مع المسؤولين في البلدين في القضايا التي سيتمّ تناولها مع كريستوفر، ومنها قضية المبعدين؛ وقالت مصادر فلسطينية مطلعة «ان منظمة التحرير